الفصـــل التاســـع
الادعاءات باشتراك القوات الأجنبية والفاعلين الأجانب

أولاً : مقدمة:

١٥٦٤- تؤثر التطورات التي تحدث في منطقة الخليج العربي على مصالح العديد من القوى العالمية والإقليمية، وذلك بسبب الاحتياطي الهائل من البترول الموجود بالمنطقة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وهو ما يفسر الانتباه والاهتمام العالمي بالأحداث التي جرت بالمملكة في شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وفي البداية يجب التأكيد على أنه ليس من اختصاص اللجنة ولا من المتاح لها من حيث الإمكانات أن تعمل على توثيق مواقف جميع الأطراف المهتمة بأحداث البحرين. حيث يتحدد نطاق عمل اللجنة في التحقيق في مدى تأثير تلك السياسات التي تتبناها الحكومات الأجنبية وغيرها من الأطراف الفاعلة الأجنبية على الموقف في البحرين. ولكي تلتزم اللجنة باختصاصاتها، فقد ركزت في إعدادها لهذا الفصل من التقرير على إدعاءين رئيسيين يتصلان باشتراك الأجانب في الأحداث: الأول يتعلق بتأكيدات حكومة البحرين بتدخل جمهورية إيران الإسلامية أثناء الفترة محل تحقيقات اللجنة، والثاني يرتبط بتقصي حقيقة ما تؤكده العديد من المصادر المحلية والمصادر الأخرى حول انتشار وحدات عسكرية من دول مجلس التعاون الخليجي في البحرين، وما يرتبط بذلك من ادعاءات بأن تلك الوحدات ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان.

١٥٦٥- ولقد بدأ الاهتمام الدولي والإقليمي بالتطورات التي جرت بالبحرين قبل اشتعال الأحداث في فبراير ومارس ٢٠١١ واستمر بعدها. وعلى الرغم من أن اختصاص اللجنة محدد بفحص الادعاءات الخاصة بالتدخل الأجنبي خلال هذين الشهرين وما تلاهما من أحداث مرتبطة، فإن اللجنة تعي أهمية التعرف على السياسات الإقليمية والسياسات فيما بين الدول والتي يمكن أن تكون قد أثرت في فهم وتحليل الأحداث أثناء هذين الشهرين. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن الفصل الثاني من التقرير العام للجنة والمخصص لتناول الخلفية التاريخية، قد تعرض في أجزاء منه لتأثير التوجهات والعلاقات الدولية للبحرين على الأحداث، ومن ثم يكون الإسهاب في الفحص والتقصي فيما يتجاوز ذلك خروجًا عن نطاق عمل اللجنة.

ثانيًا: – ادعاءات الحكومة بشأن تدخل جمهورية إيران الإسلامية

١٥٦٦- أكدت حكومة البحرين تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية للدولة أثناء أحداث فبراير ومارس ٢٠١١، حيث عبرت حكومة البحرين عن موقفها بصورة علنية في العديد من المناسبات وعلى لسان العديد من المسئولين البحرينيين رفيعي المستوى. وأعادت الحكومة التأكيد على هذا الموقف خلال اجتماعاتها مع اللجنة.

١٥٦٧- ولا تعتبر الادعاءات بالتدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية البحرينية أمراً جديداً؛ فكما هو مذكور في الفصل الثاني من هذا التقرير، فقد أكدت حكومة البحرين على أن إيران متورطة في

توجيه وإدارة أحداث القلق بالمملكة أو التحريض عليها، وذلك منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فموقف حكومة البحرين ثابت في شأن القول بأن تدخل إيران في أحداث فبراير ومارس يمثل جزءً من السياسة الإيرانية المستمرة في التدخل في الشئون الداخلية البحرينية.

١٥٦٨- وقد عبرت حكومة البحرين عن قلقها بشأن احتمال تدخل إيراني مسلح في البحرين، وأوضحت أن هذه المخاوف كانت من ضمن الأسباب الرئيسية وراء طلبها نشر قوات مجلس التعاون الخليجي بدءً من ١٤ مارس ٢٠١١.، كما أشارت حكومة البحرين إلى خشيتها من قيام وحدات من الأسطول الحربي الإيراني بمحاولة توصيل أسلحة للجماعات الشيعية المشاركة في التظاهرات أثناء أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١. وكان ذلك، وفقاً لما ذكرته الحكومة، من بين العوامل التي أدت إلى ضرورة قيام وحدات من الأسطول الحربي الكويتي بمهام استطلاع بحري وحراسة بحرية على طول الشواطئ البحرينية.

١٥٦٩- وأكدت حكومة البحرين على أن الموظفين الدبلوماسيين العاملين بالسفارة الإيرانية بالمنامة كانوا على اتصال بزعماء وجماعات المعارضة البحرينية؛ حيث اشتملت تلك الاتصالات، وفقاً لادعاء مصادر حكومة البحرين، على تشجيع زعماء الحركة الاحتجاجية على الاستمرار في تظاهراتهم وتصعيد مطالبهم. ولقد أكدت الحكومة أيضاً على أن ثمة مسئولين من السفارة الإيرانية حثّوا أحزاب المعارضة على عدم قبول الدعوة لعقد حوار وطني؛ حيث أجبرت تلك الأنشطة المزعومة التي قامت بها السفارة الإيرانية السلطات البحرينية على إعلان اعتبار أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية شخصًا غير مرغوب فيه. وقابلت إيران ذلك بأن طلبت من أحد الدبلوماسيين العاملين بالسفارة البحرينية في طهران مغادرة البلاد.

١٥٧٠- كما ادعت حكومة البحرين قيام نشطاء المخابرات الإيرانية على مدى الأعوام السابقة بإنشاء منظمات مالية وتجارية بالبحرين، بما فيها المصارف والبنوك، من أجل توفير المساعدة المالية لجماعات المعارضة. وقد أكدت أيضاً التقارير المقدمة من الحكومة أن أموال الأخماس[٧٦٧] الخيرية التي يجمعها رجال الدين الشيعة توجه لتمويل أنشطة جماعات وشخصيات المعارضة النشطة سياسياً ولتمويل التظاهرات المناوئة للحكومة.

٧٦٧ الأخماس: جمع لخُمس، وهي بمثابة التزام ديني تؤديه الطوائف الشيعية بما فيها الإثناعشرية. ووفقاً للفقه الشيعي، يلتزم كل شخص بدفع زكاة الخمس في الإسلام من قيمة الممتلكات، بما فيها الأحجار الكريمة والمعادن والكنوز غير المتنازع عليها، ثم توزع تلك الأموال بالإضافة إلى الصدقات على عدد من المستحقين من نسل النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى الفقراء من نسل النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى الأيتام من نسل النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى الإمام.

١٥٧١- منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، ظلت حكومة البحرين تؤكد على أن الجماعات السياسية المعارضة في البحرين على اتصال بحزب الله في لبنان؛ حيث شملت تلك التأكيدات الإدعاء بقيام حزب الله بتقديم المساعدة والتدريب لأعضاء فصائل المعارضة البحرينية.

١٥٧٢- وفي أثناء أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١، ادعت حكومة البحرين أن مجموعة ما من زعماء المعارضة، من بينهم من يقيم بالخارج، تشاورت مع قيادة حزب الله في بيروت سعياً منها لتنسيق الأوضاع فيما يتصل بالاحتجاجات المستمرة بالبحرين.

١٥٧٣- كما ادعت حكومة البحرين أن الحكومة الإيرانية قد وظفت مجموعة من النوافذ الإعلامية للتأثير على تقدم التظاهرات بالمملكة أثناء الأحداث لكي تبث وتذيع وتنشر ما يوصف بالمعلومات الزائفة عن تطورات الأوضاع بالبحرين، كما قدمت ادعاءات أيضاً بأن الناشطين الإيرانيين قد أطلقوا مواقع وصفحات إليكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت (كالفيس بوك)، تدعو إلى تغيير النظام السياسي بالبحرين وتحريض المحتجين على اللجوء للعنف. وهناك فحص ودراسة لمحتوى تلك البرامج التي ظهرت على تلك النوافذ الإعلامية في الفصل العاشر.

١٥٧٤- وقد عقد المسئولون ورجال الدين الإيرانيون العديد من الإصدارات والبيانات الصحفية عن تطورات الأوضاع في البحرين أثناء أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١. كما صدرت البيانات التي تُعزى إلى الحكومة الإيرانية عن طريق أجهزة حكومية إيرانية، من بينها وزارتي الخارجية والدفاع.

١٥٧٥- وتسبب وصول قوات مجلس التعاون الخليجي للبحرين يوم ١٤ مارس ٢٠١١ في إحداث تحول ملموس في محتوى وطبيعة الإصدارات والبيانات الصحفية التي أعلنها المسئولون الإيرانيون. ولقد انتقد الممثلون الحكوميون الإيرانيون دعوة قوات دول مجلس التعاون، محذرين من مغبة ما يمكن أن يحدثه ذلك على الاستقرار والأمن الإقليميين، وبالإضافة إلى وزارة الخارجية، بدأت أجهزة حكومية أخرى بالإضافة إلى قادة سياسيين كبار في الإعراب عن آرائهم حول تطورات الأوضاع في البحرين. وعلى الأخص، في يوم ١٦ مارس ٢٠١١، حين شجب الرئيس محمود أحمدي نجاد وصول قوات مجلس التعاون للبحرين واستنكره ونصح "أولئك الذين أرسلوا قواتهم للبحرين أن يتعلموا الدرس من مصير صدام حسين".

١٥٧٦- وفي يوم ١٨ مارس ٢٠١١، أقر رئيس مجلس الشورى الإيراني، السيد/ علي لاريجاني، أن "خيانة النظام السعودي ومذابحه ضد الشعب المسلم في البحرين لن تُنسى أبداً"، وفي نفس

اليوم، وصف مساعد قائد القوات الجوية الإيرانية تلك الأحداث التي تجري في البحرين بأنها "مذبحة" وقرر أن "الجيش السعودي سوف يندم على ارتكابه تلك المذابح." وفي يوم ٢١ مارس ٢٠١١، استدعت وزارة الخارجية الإيرانية سفير البحرين وطلبت منه رحيل أحد أعضاء السفارة البحرينية بطهران، وقد أُعلن أنه تم اتخاذ هذا الإجراء رداً على قرار البحرين بإعلان اعتبار أحد الدبلوماسيين الإيرانيين في البحرين غير مرغوب فيه.

١٥٧٧- وفي حديثه في يوم ٢١ مارس، أكد "الوالي الفقيه" والقائد الأعلى للثورة بإيران، آية الله الكبرى علي خامنئي، على أن "انتصار شعب البحرين بات أمراً حتمياً"، حيث أعرب عن أن تسلسل الأحداث في البحرين يتشابه مع تلك التطورات في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. وقد نفى القائد الأعلى الاتهامات بأن إيران كانت "تدعم شعب البحرين لأنهم شيعة" وأكد أن "سياسة جمهورية إيران الإسلامية تنبني على أساس الدفاع عن الشعب وحقوقه ضد جميع أصناف الحكم الدكتاتوري والمتغطرس، دون تمييز بين السنّة والشيعة." وأضاف آية الله قائلاً: "لقد ارتكبت السعودية خطأً بإرسالها قواتها للبحرين، لأن ذلك يثير سخط الأمم الإسلامية."

ثالثاً: – ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات مجلس التعاون الخليجي

١٥٧٨- في يوم ١٤ مارس ٢٠١١، طلب صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة نشر قوات درع الجزيرة المشتركة من أجل مساعدة القوات المسلحة البحرينية في الدفاع عن مملكة البحرين ضد التهديدات الأجنبية وفي تأمين المواقع الحيوية بالبلاد[٧٦٨].

١٥٧٩- وقوات درع الجزيرة هي قوة عسكرية مشتركة تتألف من وحدات من الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، حيث أنشئت بموجب قرار بالدورة الثالثة للمجلس الأعلى بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٢ لمساعدة القوات العسكرية الوطنية بدول مجلس التعاون الخليجي في الدفاع ضد التهديدات الأجنبية وصون أمنها واستقرارها[٧٦٩]. وتُعد قوات الدرع جزءً من استراتيجية أمنية أوسع لمجلس التعاون، تقوم على أساس الاعتقاد بأن الأمن القومي لجميع الدول الأعضاء بالمجلس أمرٌ مترابط وبأنه يجب أن تواجه جميع الدول الأعضاء أية هجمات أو تهديدات ضد أية دولة من دول المجلس[٧٧٠].

---

٧٦٨ راجع: الفصل الرابع عن "التتابع في رواية الأحداث التي جرت بالبحرين أثناء شهري فبراير ومارس ٢٠١١" – أحداث أيام ١٣ و١٤ و١٥ مارس ٢٠١١.

٧٦٩ راجع: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: التعاون العسكري. متوافر على الرابط التالي:

http://www.gcc-sg.org/index8409.html?action=Sec-Show&ID=49.

٧٧٠ من ضمن عناصر تلك الإستراتيجية الأمنية الشاملة "إستراتيجية الأمن الشاملة لمجلس التعاون الخليجي"، والتي أقرها المجلس الأعلى عام ١٩٨٧، و"الاتفاقية الأمنية لمجلس التعاون الخليجي" عام ١٩٩٤.

١٥٨٠- وقد بلغ العدد الإجمالي لقوات درع الجزيرة التي انتشرت في البحرين حوالي خمسة آلاف جندي، تضمنت قوات برية وبحرية، ووحدات قيادة وتحكم، وأفراد دعم من جميع التخصصات. وكانت قوات الحرس الوطني السعودي هي أول من وصل أرض البحرين يوم ١٤ مارس ٢٠١١. وفي الأيام التالية لهذا التاريخ، انضمت وحدات عسكرية من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر إلى قوات درع الجزيرة المشتركة التي استقرت بالبحرين. ووفقاً للتقارير والإفادات التي تلقتها اللجنة من حكومة البحرين، فإن المهام التي كانت موكلة لتلك القوات كانت تنحصر في الاستعداد لمساعدة قوة دفاع البحرين في مواجهة أي تدخل أجنبي مسلح والمساعدة في حماية وتأمين مواقع حيوية معينة يقع معظمها في وسط وجنوب البحرين. ولقد اتخذت قوات درع الجزيرة من مواقع قوة دفاع البحرين مقاراً لها والتي كانت قد أخلتها وحدات قوة دفاع البحرين التي انتشرت في الميدان. وبدءً من ٢١ مارس ٢٠١١، بدأت سفن الأسطول الحربي الكويتي في دوريات استطلاع على الشواطئ البحرينية، وفرضت حظراً على مناطق بحرية معينة، وأنشأت نقاط تفتيش بحرية في بعض المناطق لمراقبة التحركات والأنشطة التي تجري بها.

١٥٨١- وقد ظهرت الكثير من الادعاءات من خلال الأخبار وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت حول وجود انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها وحدات قوات درع الجزيرة المنتشرة بالبحرين، وقد زعمت بعض المصادر أن تلك الوحدات قد شاركت في عملية الإخلاء الثانية بدوار دول مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١، بينما ادعت مصادر أخرى أن هذه القوات قد واجهت المتظاهرين في العديد من مناطق البحرين[٧٧١].

١٥٨٢- وتضمنت التحقيقات والمقابلات التي أجرتها اللجنة مع الشاكين إدعاءًا واحدًا بحدوث انتهاك لحقوق الإنسان ارتكبته وحدات قوات درع الجزيرة؛ وهي في قضية بهية عبد الرسول العرضي، التي لقيت حتفها حوالي الساعة التاسعة مساءً يوم ١٦ مارس ٢٠١١[٧٧٢]. ولقد قُدمت إفادة أمام اللجنة تزعم أن أحد الوحدات السعودية تحت قيادة قوات درع الجزيرة أطلقت الرصاص على الضحية، إلا أن تحقيقات اللجنة أظهرت أن الوحدة المسلحة التي شاركت في الحادث

٧٧١ راجع على سبيل المثال: "البحرين: هذه آثار جرائم درع الجزيرة يا تركي الفيصل"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.elwatandz.com/watanarabi/3459.html

و"اتحاد طلاب العالم الإسلامي: المعارضة البحرينية تكشف وثائق عن جرائم قوات البحرين والسعودية"، متوافر على الرابط التالي:

http://www.rohama.org/ar/pages/?cid=5059

٧٧٢ راجع المبحث الأول من الفصل الخامس عن حالات الوفاة.

الذي أدى لمقتل الضحية هي من قوة دفاع البحرين التي انتشرت في شارع البُديع، ولم تتمركز أي من قوات الدرع في تلك المنطقة.

١٥٨٣- ووفقاً لتقارير قدمتها حكومة البحرين للجنة، لم تشارك قوات درع الجزيرة في أية عمليات تصدي ومواجهة مع المدنيين البحرينيين، بما في ذلك عملية إخلاء دوار دول مجلس التعاون الخليجي الثانية، كما تؤكد تلك التقارير أيضاً أنه لم ترد أية إفادات أو بلاغات أو تقارير عن قيام أي من وحدات قوات درع الجزيرة بإطلاق النار من أي سلاح أو اشتباكها مع المدنيين في أي وقت أثناء انتشارها بمملكة البحرين أو تفيد بوقوع أية إصابات بين صفوف أي من وحدات قوات الدرع.

رابعاً: – النتائج التي خلُصت إليها اللجنة

١٥٨٤- لا يقيم الدليل الذي قدمته حكومة البحرين للجنة حول تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين أي ربط مدرَك أو ملحوظ بين أحداث بعينها حدثت بالبحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ وجمهورية إيران الإسلامية. وبما أن معظم الدعاوى التي قدمتها حكومة البحرين المتصلة بادعاءات حول وجود عمليات استخباراتية قام بها ناشطون إيرانيون لا يمكن للعموم معرفة مصادرها بسبب طبيعتها، فإن اللجنة لم تستطع التحقق أو التأكد من حقيقة الادعاءات الخاصة بوجود تدخل إيراني في أحداث فبراير ومارس ٢٠١١.

١٥٨٥- وفيما أوضحت حكومة البحرين للجنة أن لديها معلومات أخرى تفيد تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين، إلا إنه لدواعي الأمن والسرّية، لم تشأ حكومة البحرين إطلاع اللجنة عليها.

١٥٨٦- ولم تجد اللجنة ثمة دليل يفيد تورط وحدات قوات درع الجزيرة المشتركة التابعة لمجلس التعاون الخليجي التي كانت منتشرة في البحرين ابتداءً من يوم ١٤ مارس ٢٠١١ في أية انتهاكات لحقوق الإنسان.